مع استمرار العدوان والحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية

القطاع الصحي يدفع الثمن .. مستودعات فارغة ومساعدات تؤجل الانهيار

الأعداد الكبيرة (صور: إياد البابا)

• كتبت نائلة خليل

قبل نحو شهرين، وجهت وزارة الصحة نداءات استغاثة للعالم بعد أن بات القطاع الصحي على شفا الانهيار، فالحصار المتواصل على الشعب الفلسطيني والحكومة جعل قطاع الصحة الفلسطيني يواجه "وضعاً حرجاً ومعاناةً حقيقية"، وصلت بالقطاع الصحي – حسب مسؤولين في وزارة الصحة – إلى "حافة الكارثة".

مخزون الوزارة من الأدوية والمستلزمات الصحية وصل بالنسبة لكثيرٍ من الأصناف إلى الصفر، والمستودعات التي كانت تزود ٢٢ مستشفى حكومياً في الضفة والقطاع باتت خاوية.

أكثر من ٩٠ نوعاً من الأدوية والمواد الطبية الضرورية باتت مفقودة؛ المحاليل الوريدية، بعض مواد التخدير، مواد فحص الدم من الإيدز والكبد الوبائي، وقائمة طويلة قد لا تنتهي بأفلام صور الأشعة، والقرطاسية وحبر الطباعة.

أكثر ضحايا الحصار الاقتصادي هم أصحاب الأمراض المزمنة ومرضى الكلى، والأطفال، لكن فقدان المحاليل الطبية الأساسية جعل أي مريض عادي في وضع الخطر، حسب أطباء ومختصين.

وفي ضوء التقرير الذي أعدته منظمة الصحة العالمية حول الوضع الكارثي الذي يواجهه القطاع الصحي في حال استمر الحصار على الشعب الفلسطيني والحكومة، سارع العديد من المنظمات الصحية الدولية والمحلية لدعم المستشفيات الحكومية بشكل مباشر، أي بتجاوز وزارة الصحة.

وفي نهاية المطاف، بات حال المستشفيات الحكومية مشابهاً للمواطن الفلسطيني، فكلاهما يعيش على الإعانات والدعم الخارجي، لكن إلى متى؟!

ويقول مديرو المستشفيات إنهم يستطيعون تدبر الأمر، على مدى أسابيع قليلة، بالمعونات الطبية المقدمة من المنظمات والمؤسسات الأهلية، لكن مواصلة طلب المعونات على المدى الطويل "أمر مستحيل"، إضافة إلى وجود نحو ١٣ ألف موظف في القطاع الصحي لم يتلقوا رواتبهم منذ خمسة أشهر، باستثناء ما صرف لهم من سلف محدودة جداً.

وحسب وكيل وزارة الصحة، الدكتور عنان المصري، فإن "الحصار أثر على أداء جميع مرافق وزارة الصحة، وطال البرامج التي تعتبر جزءاً حيوياً من عمل الوزارة، مثل برامج التطعيم والصحة المدرسية والأمومة والطفولة، فهذه البرامج تأثرت بشكل كامل ومباشر".

وكمثال على النقص الحاد في بعض المواد الأساسية، يقول المصري "في بعض المستشفيات لا نستطيع تزويد المريض بنسخة عن صورة الأشعة الخاصة به، حيث نفدت الأفلام، في حين يقوم الطبيب بكتابة الوصفة الطبية للمريض بعد أن يعود لصورة الأشعة المخزنة في الكومبيوتر".

ومن وجهة نظر المصري، فقد اعتادت أطقم الوزارة التعامل مع "فن الممكن"، ويقول "نتعامل يوماً بيوم وليس بموجب برنامج محدد، والدليل على ذلك أن جميع المستشفيات تعمل بطاقتها في ظل إمكانيات شحيحة جداً".

ولا يخفي المصري أن وزارة الصحة عانت وضعاً صعباً قبل أن تبدأ المؤسسات الأهلية بدعمها منذ نحو شهرين، عندما واجهت كارثة حقيقية، "فقد نفدت مواد طبية أساسية من مستودعات وزارة الصحة، مثل المحاليل الطبية، وبات مرضى الكلى في خطر حقيقي. وبعد توجيه نداء استغاثة، استجابت المنظمات الطبية الدولية، وقدمت المحاليل الوريدية للمستشفيات بطرق غير مباشرة، وقبلت الوزارة ذلك حرصاً على مصلحة المواطنين".

مستشفى رفيديا .. معاناة مستمرة

الدكتور حسام الجوهري، مدير مستشفى رفيديا الحكومي، أكبر مستشفى جراحي تحويلي في شمال الضفة، يبدو غير متفائل حيال ما يتعرض له القطاع الصحي من حصار، ويؤكد أن استمرار الوضع "سيدفع المستشفى للعمل على الحالات التي تصنف على أنها إنقاذ حياة"!

ويقول الجوهري "حتى الآن، نتعامل مع جميع الحالات، معتمدين على المساعدات الطبية التي تصلنا عن طريق العلاقات الشخصية للأطباء، وكذلك علاقات المستشفى"، ويضيف متسائلاً "لكن إلى متى نستطيع تدبر أمرنا اعتماداً على المساعدات"؟

ويتابع "المؤسسات تساعد لمرة واحدة أو اثنتين، لكن ليس بشكل دائم".

وكان مستشفى رفيديا عانى من أزمة نفاد المحاليل الوريدية، وحلت الأزمة جزئياً بعد تبرع قدمته منظمة أطباء العالم الفرنسيين، التي منحت شحنة من هذه المحاليل إلى مستشفى رفيديا، وأخرى مماثلة إلى مستشفى الشفاء في غزة.

ويجري مستشفى رفيديا ما بين ٢٨ إلى ٣٢ عملية جراحية يومياً، ولديه من أدوية ومواد التخدير الضرورية ما يكفي لمدة زمنية بسيطة لا تتجاوز أسابيع معدودة.

ويحتوي المستشفى على ١٦٥ سريراً، ويستقبل يومياً ٣٠٠ مريض في عيادات الاختصاص، و١٥٠ مريضاً في الطوارئ، ويقدم خدماته للمرضى من محافظات الضفة الغربية الشمالية: نابلس، وطولكرم، وجنين، وطوباس، وقلقيلية. وعلى الرغم من حيوية خدماته المقدمة لهذه المنطقة الواسعة، فإنه يعاني من نفاد كثير من المواد الضرورية، وما تبقى لديه من كميات أدوية ومستلزمات بات غير كافٍ.